



تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

Challenges of implementing the 2024 Framework Convention on Artificial Intelligence

مروة ابراهيم محمد *

الجامعة المستنصرية

dr.marwaibraheem@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ إرسال المقال: 06-08-2026 تاريخ قبول المقال: 02-09-2026 تاريخ نشر المقال: 22-09-2026

الملخص

أبرزت تطورات أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يشهدها العالم عدة صعوبات أوجبت أن يتم التصدي لها من خلال وضع تنظيم قانوني يوقف الآثار السلبية المترتبة عليها أو على الأقل يقللها، وهذا ما كان الهدف الأساسي من وراء إقرار الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي التي وضعت لأجل تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة تتفق مع الضوابط والقواعد القانونية وألا تصطدم مع حقوق الإنسان وسيادة القانون والنظام الديمقراطي إلا أن تطبيقها من قبل دول قد تختلف من عدة نواحي منها الاقتصادية والسياسية والقانونية جعل أمر تطبيقها يواجه عدة تحديات، لأجل التنسيق والتعاون بين الدول في مواجهة التهديدات التي تنشأ عند استخدام التكنولوجيا إذ يجب أن تخضع للقانون مهما بلغت من تطور وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان لكي تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي أداة للتقدم وليس مصدراً للانتهاكات، فلا بد أن يكون الالتزام موجهاً للجميع من دول ومنظمات دولية وهيئات حكومية وحتى شركات ومنظمات غير حكومية.

* المؤلف المرسل.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

الكلمات المفتاحية:- تحديات، الاتفاقية الاطارية ، الذكاء الاصطناعي .

Abstract

The developments in artificial intelligence systems around the world have highlighted several challenges that need to be addressed by establishing legal regulations to stop or at least reduce their negative effects. This was the main goal behind adopting the framework agreement on artificial intelligence, which was set up to regulate AI use in a way that aligns with legal standards and rules and doesn't conflict with human rights, the rule of law, or the democratic system. However, its implementation may differ from country to country in economic, political, and legal ways, which makes applying it face several challenges. To coordinate and cooperate between countries in dealing with threats that arise from using technology, it must be subject to the law no matter how advanced it gets and respect basic human rights so that AI systems become tools for progress, not sources of violations. Commitment should be directed towards everyone, including countries, international organizations, government agencies, as well as companies and NGOs.

Keywords: Challenges, Framework Agreement, Artificial Intelligence.

المقدمة

تعد الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024 اول اتفاق دولي يلزم الدول احترام حقوق الانسان في جميع مراحل انظمة الذكاء الاصطناعي التصميم والتطوير والنشر والاستخدام، فقد اعتمدها مجلس اوربا في 17/ ايار 2024، فهي تعد خطوة مهمة ومتقدمة في مجال تنظيم استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي كونها كما اشرنا تمثل اول معاهدة دولية، ملزمة قانوناً تسعى لمواجهة مخاطر استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي واعتماد اليات وطنية لمراقبة هذه الانظمة، فهي تهدف ضمان تحقيق توافق بين استخدام وتطوير انظمة الذكاء الاصطناعي و احترام حقوق الانسان وسيادة القانون والديمقراطية، اي الا يتخذ التطور التكنولوجي ذرية للتجاوز أو المساس بحقوق الانسان فمهما بلغ التقدم في هذا المجال يجب ان

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

يراعي احترام حقوق الانسان، ورغم ان هذه الاتفاقية صدرت عن مجلس اوروبا الا انها ليست حكراً على الدول الاوروبية لان المجلس فتح باب التوقيع عليها لجميع الدول الاوروبية وغير الاوروبية.

أولاً: أهمية البحث

يعد موضوع " تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024" من المواضيع المهمة للأسباب الآتية:-

1- ارتباطه بموضوع الذكاء الاصطناعي كونه يعد من مواضيع الساعة التي تحتاج الى التحليل والتفسير و بيان المعالجات القانونية له.

2- تهدف الاتفاقية الى احترام حقوق الانسان الاساسية وسيادة القانون والديمقراطية بأن لا يتخذ التطور في انظمة الذكاء الاصطناعي ذريعة لانتهاكها.

ثانياً: اشكالية البحث

يشير موضوع بحثنا العديد من التساؤلات التي تحتاج الى اجابات هي:-

1- هل تبنت الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي تعريفاً للذكاء الاصطناعي جامعاً مانعاً لا يفسح مجالاً للتأويل ؟

2- ما مدى نطاق تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي ؟

3- تواجه الاتفاقية صعوبات عديدة عند تطبيقها منها تحمل طابع قانوني ومنها ذات طابع عملي ، كيف تم التصدي لها؟

4- كيف يتم التعاون بين الدول الاعضاء في الاتفاقية من اجل تنفيذها؟

ثالثاً:- منهجية البحث

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

اتبعنا عدة مناهج في دراسة بحثنا الموسوم بـ "تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024" منها المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لوصف الموضوع وتحليل الامور التي تتعلق به لغرض الاحاطة بجوانبه المتعددة بالبحث والتحليل والتفسير بالرجوع للدراسات المتعلقة بالموضوع، كما اعتمدنا على المنهج التاريخي وذلك عند الرجوع لتاريخ دراسة الحالة محل البحث.

رابعاً:- هيكلية البحث

قسمنا البحث الى مبحثين وخاتمة خصصنا المبحث الاول لمفهوم الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية، اما المبحث الثاني فقد خصصناه للصعوبات التي تواجه الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي.

المبحث الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية

يتطلب امر تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي الرجوع الى نصوص الاتفاقية المذكورة التي حددت مفهومه في متنها، لا سيما وان الدراسات السابقة قد تناولت عدة تعريف للذكاء الاصطناعي لكن مع صدور اتفاقية متخصصة في هذا المجال تحتم علينا البحث في مفهوم هذا المصطلح من وجه نظر الاتفاقية، لمعرفة نطاق مفهوم الذكاء الاصطناعي الذي قصده الاتفاقية التي نحن بصدد دراستها، وعليه سنقوم بتعريف الذكاء الاصطناعي في المطلب الاول اما المطلب الثاني فسيكون عن نطاق تطبيق الاتفاقية لمعرفة حدود المشمولون بتطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي .

المطلب الاول

تعريف الذكاء الاصطناعي

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

قبل ان نبين تعريف الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية لابد من التطرق لبعض التعريفات التي وردت في الدراسات الاخرى، وعليه سنتاول في هذا المطلب تعريف الذكاء الاصطناعي بصورة عامة في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسيكون عن تعريف الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية.

الفرع الاول

تعريف الذكاء الاصطناعي بصورة عامة

يعرف الذكاء الاصطناعي بانه فرع من علوم الحاسوب والذي يهتم ويعنى بتصميم وبناء انظمة لها القدرة على اداء مهام تتطلب ذكاء بشري، مثل التعلم واتخاذ القرارات التنبؤ والتكيف مع الحالات الجديدة والتعرف على الانماط فهو نظام برمجي يعتمد على الخوارزميات.⁽¹⁾

كما عُرف أيضاً بأنه "فرع من فروع العلوم يتناول كيفية مساعدة الآلات على ايجاد حلول للمشاكل المعقدة بأن تكون قادرة على الفهم والاستنتاج والتواصل والتصرف بأسلوب شبيه بالأسلوب البشري، وذلك من خلال استعارة الخصائص البشرية وتطبيقها على الآلات في شكل خوارزميات".⁽²⁾

و بتطور العلم اصبح الذكاء الاصطناعي لا يقتصر فقط على اداء مهام معينة او التصرف بالأسلوب البشري وانما بقدرة تفوق قدرة الانسان وهو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي الفائق الذي يعد ذروة ما وصلت اليه الابحاث العلمية في حل المشاكل بسرعة ودقة فائقة في اتخاذ القرار والتحليل، وعليه فان انواع الذكاء الاصطناعي تقسم حسب الوظيفة التي يقدمها فاذا كان مصمم على مهمة معينة اعتبر من النوع الضيق

(1) صبا خضر كريم، تحديات الادارة في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة اور للعلوم الانسانية، العدد (7)، كلية التربية للبنات-جامعة الشطرة، العراق، 2026، ص 595.

(2) عمر سحاب عايد، مدى استيعاب قواعد المسؤولية المدنية لمستجدات الذكاء الاصطناعي في القانون المدني العراقي، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (68)، العدد (1)، الجامعة العراقية، 2024، ص 341.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

لاقتصاره على اداء شيء محدد، اما اذا كانت قدرته تحاكي القدرة البشرية فانه يندرج ضمن الذكاء الاصطناعي العام، وفي حال فاقت قدرته حدود القدرات البشرية عد من نوع الذكاء الاصطناعي الفائق. (3)
كما يمكن تعريف الذكاء الاصطناعيّ بأنه " علم من علوم الحاسوب الحديثة يستخدم في مجالات عديدة وله سلبيات وإيجابيات يعمل بدل التفكير والتكلم الذي يقوم به الإنسان. (4)

الفرع الثاني

تعريف الذكاء الاصطناعي في نطاق الاتفاقية

لابد من الوقوف عند مفهوم الذكاء الاصطناعي وفقاً للاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي وذلك لغرض معرفة نطاق مصطلح الذكاء الاصطناعي في هذه الاتفاقية، التي تعد اول معاهدة دولية ذات طابع ملزم هدفها ان يكون هناك توافق بين انظمة الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان وسيادة القانون.

فقد عرفت الاتفاقية الذكاء الاصطناعي بانه نظام يعتمد على الالة ومصمم ليعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية ويهدف لتحقيق اهداف صريحة او ضمنية تستنبط المخرجات من البيانات المدخلة. (5)

من خلال التعريف اعلاه يتبين بان الذكاء الاصطناعي الذي تضمنته الاتفاقية بالتنظيم يعتمد على الالة والانظمة التقنية من دون تدخل بشري وله قدرة على تطوير اداءه لتحقيق اهداف محددة بالبيانات المدخلة لإصدار القرارات وحل المشكلات .

واذا ما اردنا ادراجه ضمن احد الانواع التي تطرقنا لها في الفرع الاول من هذا المطلب نجد بان الاتفاقية اعتمدت النوع الضيق، لاقتصاره على اداء شيء محدد وقدرته لا تحاكي قدرة البشر ولا تتفوق عليها وعليه فان النوع المقصود في الاتفاقية هو الذكاء الاصطناعي الضيق لان وظيفته تقتصر على هدف معين.

(3) فلاح مهدي عبد السادة و سعد عبيد حسن و مهدي صالح عباس، دور الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي (دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني)، مجلة اداب ذي قار، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس لكلية الاداب، جامعة ذي قار، 2025، ص 175، 176.

(4) علي مجيد العكيلي ومروة ابراهيم محمد، حماية البيانات الشخصية بين الدستور والقانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2026
، ص 115.

(5) المادة (2) من الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

كما يتبين لنا بان هدف الاتفاقية هو حماية حقوق الانسان من الانتهاكات التي قد يتعرض لها من استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي وتعزيز سيادة القانون.

المطلب الثاني

نطاق تطبيق الاتفاقية

يشمل نطاق تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي جميع مراحل انظمة الذكاء الاصطناعي التصميم والتطوير والنشر والاستخدام، وعليه فإننا سنتطرق للنطاق الشخصي على درجتين منه الذي يكون داخل الدولة لبيان من هم الاشخاص المشمولين بالاتفاقية الاطارية سواء كانوا اشخاص من القطاع العام (السلطات العامة) او من القطاع الخاص (الشركات والمطورين)، كما سنبين الدول التي لها حق الانضمام للاتفاقية فسنددد من خلاله الدول التي لها حق الانضمام للاتفاقية، اي تحديد مداها الجغرافي وذلك ما سنقوم بتناوله في الفرع الاول، اما بالنسبة للمواضيع الداخلة والمستثناة من نطاق الاتفاقية سنحددها في الفرع الثاني عند بيان النطاق الموضوعي لها.

الفرع الاول

النطاق الشخصي

يقصد بالنطاق الشخصي للاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي الصادرة عن مجلس اوربا الجهات التي تطبق عليها احكام ومبادئ الاتفاقية وهذه الفئات تكون داخل الدولة العضو في الاتفاقية، كما يشمل تحديد النطاق الشخصي الدول التي لها حق الانضمام للاتفاقية وعليه سنقوم ببيان هذا النطاق من خلال التطرق للنطاق الشخصي الداخل اولاً والنطاق الدولي ثانياً وحسب الاتي:

أولاً:- النطاق الشخصي الداخلي: تشمل الاتفاقية الاطارية مستخدمي انظمة الذكاء الاصطناعي من القطاع العام اي السلطات العامة وايضاً تشمل اشخاص القطاع الخاص، ويكون الامتثال لمبادئها وشروطها اما بصورة مباشرة وصريحة من خلال الالتزام بأحكام الاتفاقية او بصورة غير مباشرة عند اتخاذ تدابير تتفق مع المبادئ التي تتضمنها الاتفاقية عن طريق تشريعات وطنية واحترام الحدود التي وضعتها بما يتعلق

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

باحترام حقوق الانسان وعدم السماح بالمساس بها باي شكل كان، وايضاً مراعاة النظام الديمقراطي وسيادة القانون، اذ تغطي الاتفاقية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام وفي القطاع الخاص وتقدم الاتفاقية للدول الاطراف طريقتين للامثال لمبادئها والتزاماتها كما اشرنا فللأطراف اما اختيار الالتزام المباشر او اتخاذ تدابير اخرى، مع احترام التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون، تحسباً لما يكون اي استخدام لأنظمة الذكاء الاصطناعي غير متوافق مع معايير حقوق الانسان، فالاتفاقية تحدد متطلبات الشفافية لمنع المخاطر المحتملة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.⁽⁶⁾

ثانياً:- النطاق الدولي: عند الحديث عن نطاق تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لا يمكن التوقف عند بيان الجهات التي تنطبق عليها الاتفاقية من القطاع العام والخاص فقط، بل لابد من بيان الدول التي تنطبق هذه الاتفاقية اي بيان الاساس الجغرافي لها، وبما انها الاتفاقية انبثقت من مجلس اوربا فان الدول الاعضاء في مجلس اوربا لهم الحق في الانضمام اليها والدول الاخرى غير الاوربية منها الدول التي كان لها دور بارز في صياغتها مثل الولايات المتحدة اليابان وكندا، وعليه فان مجلس اوربا اتخذ خطوة مهمة من خلال اعتماد الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024 التي تعد اول معاهدة دولية ملزمة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في حدود احترام حقوق الانسان وسيادة القانون والديمقراطية، فان هذه الاتفاقية تسعى الى توحيد الجهود بين الدول الاوربية وغير الاوربية فيما يتعلق بمواجهة مخاطر استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لوضع المعايير العالمية موحدة.⁽⁷⁾

ونظراً للانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتطورات المستمرة التي يشهدها العالم في هذا المجال، اصبح امر استخدام هذه التقنيات في متناول الجميع ليست حكراً على الشركات التقنية او المختبرات البحثية بل اصبحت تدخل في تفاصيل الحياة اليومية واصبح الاهتمام بتنظيمها من قبل جهات حكومية ودولية معتمدة امر لا بد منه لمواجهة المشاكل والسلبيات التي تنجم عن استخدامها، ولغرض توجيه استخدامها بشكل سليم لا يمس حقوق الانسان وسيادة القانون ظهرت الحاجة الى تنظيمها من قبل المنظمات الدولية،

(6) اول اتفاقية اوربية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي:

<https://www.aqlam.co.uk/archives/6029?v=795237fd9d10>

(7) جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص77.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

الهيئات الاقليمية لتوجيه استخدامها في خدمة البشرية وبالشكل الذي يقلل قدر الامكان الاستخدام الخاطئ والاثار السلبية لها وتوجيهها بالاتجاه السليم.⁽⁸⁾

لذلك فقد اولت المنظمات الدولية اهمية كبيرة لمناقشة موضوع تنظيم استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي ومنها منظمة الامم المتحدة عبر هيئاتها المتخصصة، منها اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الانسان، وقد وضعت بالفعل مبادئ توجيهية اخلاقية تمثل قاعدة لأي تنظيم قانوني لاحق عرفت بـ " التوصية الاخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي " والتي تم تبنيها من قبل اليونسكو سنة 2021، اذ تمثل اول محاولة دولية لصياغة معايير اخلاقية عالمية بشأن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي كما اصبحت ايضاً مرجع للدول تعتمد عليها عند وضع تشريعاتها الداخلية في هذا النطاق.⁽⁹⁾

و ان الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024 جاءت نتيجة الجهود الاقليمية لدول مجلس اوروبا التي تعد من المناطق الاكثر تقدماً في مجال تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تنظيمه الاتفاقية الاطارية وايضاً اقراره لقانون الذكاء الاصطناعي الذي يعد اول تشريع في هذا المجال، وعليه فان النطاق الدولي للاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي تشمل الدول الاوربية والدول التي ساهمت في وضعها (الولايات الامريكية المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، كندا) ودول موقعة اخرى وان هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام اي دولة في العالم.

الفرع الثاني

النطاق الموضوعي

تشمل الاتفاقية الانشطة التي تندرج ضمن دورة حياة انظمة الذكاء الاصطناعي التصميم والتطوير والنشر والاستخدام، التي تقوم بها السلطات العامة او الجهات الفاعلة التي تعمل نيابة عنها بطريقة تتوافق مع هدف

(8) حكمت رشيد سلطان و محمود محمد امين عثمان، الريادة منظور استراتيجي، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص29.

(9) جمال سند السويدي، مصدر سابق، ص75.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

وغرض الاتفاقية، على الا ينتقص او يحد من الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول لحماية حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون اي ان تطبق الدول الاطراف التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بالطريقة التي تحترم بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الانسان مع احترام مؤسساتها الديمقراطية، ويستثنى من نطاق تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي مواضيع تتعلق بأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، لان من وراء هذا الاستثناء هدف هو لكي لا تشكل هذه الاتفاقية قيداً على الابتكار فيجب ان تصب الاتفاقية في تطوير البحث العلمي وليس في تقيده، لذلك فقد وضعت هذا القيد حماية لحرية البحث وتجنب فرض قيود تعرقل التطورات المنشودة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وايضاً في حالة تم استخدام الاتفاقية بشكل يمثل مساساً بحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون يعد خروجاً عن نطاقها لان نطاق الاتفاقية محدد بأن يكون لا يمس هذه المواضيع الحساسة، كما يخرج من نطاق هذه الاتفاقية المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني الخاصة بالدول الموقعة.⁽¹⁰⁾ لان هذه المسائل تدخل بنطاق سيادة الدول لذلك لا يمكن اخضاعها لرقابة خارجية وتدخلات من دول اخرى والا يعد ذلك مساساً بسيادة الدولة، لأنه في حال تعرض امن الدولة للتهديد تتحلل من التزاماتها ويقر لها القانون الدولي حق الدفاع الشرعي لحماية اراضيها. وعليه فإن نطاق الموضوعي للاتفاقية يفرض الالتزام بالمسائل الآتية:

- 1- حماية حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون وعدم المساس بها بأي شكل من الاشكال.
- 2- تطوير البحث العلمي وليس في تقيده لذلك استثنت أنشطة البحث والتطوير العلمية للذكاء الاصطناعي من الاتفاقية لتفادي فرض قيود تعرقل مسيرة الابتكار والتطوير.
- 3- استثناء الأنشطة والانظمة المتعلقة بالأمن القومي والدفاع الوطني من نطاق الاتفاقية.

المبحث الثاني

الصعوبات التي تواجه الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي

نتيجة لحساسية واهمية الموضوع الذي تتناوله الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي، كما انه للتطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها عالمنا في الوقت الحالي ولتدخل انظمة الذكاء الاصطناعي في اغلب

(10) المادة (3) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

المجالات، جعل امر تطبيق اي تنظيم قانوني لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يواجه عدة صعوبات، لان الجهات التي تستخدم هذه التقنيات والادوات والانظمة ليست حصراً بيد جهة محددة وانما اصبحت متاحة للجميع، فنتيجة لذلك تزيد صعوبات تطبيق الاتفاقية الدولية ومن بين هذه الصعوبات التي رصدناها منها ما هو قانوني ومنها ما هو عملي، كما ان الية تنفيذ تطبيق الاتفاقية يعد من ابرز التحديات التي يواجهها امر تطبيق الاتفاقية، وعليه سنكرس المطلب الاول لآلية مراقبة تطبيق الاتفاقية اما المطلب الثاني فسيكون عن تحديات تطبيق الاتفاقية.

المطلب الاول

تنفيذ الاتفاقية والية التعاون

من الممكن ان يتوقف تنفيذ الاتفاقية في حال لم تقوم الدول الاطراف بالالتزامات التي وردت فيها، ولتسهيل ذلك خطت الدول الاطراف في متن الاتفاقية لنفسها مساراً يحدد اليه للتعاون من اجل تنفيذ قائم على وضع طريقة تسهل تنفيذ وتطبيق الاتفاقية، وبناءً على ذلك سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين سنوضح في الفرع الاول الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الاطراف لتنفيذ الاتفاقية، اما الفرع الثاني الية التعاون والرقابة الفعالة.

الفرع الاول

الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الاطراف لتنفيذ الاتفاقية

يقع على عاتق الدول الاطراف في الاتفاقية التزامات عدة تفرضها عليها نصوص الاتفاقية، هي يجب ان يتم تنفيذ الاتفاقية دون اي تمييز وبما يتفق مع الالتزامات الدولية لحقوق الانسان.⁽¹¹⁾

كما يتوجب على الدول الاطراف وبما يتفق مع القانون الداخلي والالتزامات الدولية المعمول بها احترام حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والاطفال.⁽¹²⁾

(11) المادة (17) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

(12) المادة (18) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

أكدت الاتفاقية على ضرورة المناقشة العامة والتشاور مع اصحاب المصلحة في ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والاخلاقية والبيئة والآثار الأخرى ذات الصلة.⁽¹³⁾

كما شجعت الأطراف على تعزيز المعرفة والمهارات الرقمية الكافية لجميع شرائح المجتمع لتخفيف المخاطر التي تنجم عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ولتوسيع المعرفة بهذه الأنظمة لتقليل ومحو ما يعرف بالأمية الرقمية.⁽¹⁴⁾

ومن منطلق ان حقوق الانسان الاساسية هي حقوق اصيلة لا يجوز التصرف بها بالتنازل او الانتقاص بها بأي شكل من الاشكال وضعت الاتفاقية هذا القيد من ضمن الالتزامات التي تلتزم الدول اطراف بها بان لا يجوز تفسير اي شيء في نطاق هذه الاتفاقية بصورة تحد او تنتقص او تؤثر على تمتع الافراد بحقوقهم التي تكفلها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، كما انها منعت ان يكون التفسير لأي من احكام الاتفاقية يؤثر بأي شكل من الاشكال على امكانية بمنح حماية اكبر لأي طرف مما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية اي ان التفسير يجب ان يصب في مصلحة الأطراف .⁽¹⁵⁾

وعليه فان تنفيذ هذه الالتزامات من قبل الاشخاص المعنيين بتطبيق الاتفاقية يشكل تحدياً كبيراً يقع على عاتقهم لأنه وكما تطرقنا لموضوع النطاق الشخصي للاتفاقية تبين لنا بأن من يقوم بتطبيقها ليس فقط السلطات العامة داخل الدولة فقط وانما تشمل الجهات الفاعلة الخاصة الذين يقومون بأنشطة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي وان تنفيذهم لهذه الالتزامات يشكل تحدياً امام الدولة لكي لا يؤدي عدم امتثالهم للالتزامات التي ارتبطت بها الدولة في الاتفاقية خرقاً لأنه يقع على عاتق الدولة ان تضع اليات اشراف مستقلة لمراقبة مدى الالتزام بقواعد الاتفاقية محلياً لذلك يجب ان يخضعون للرقابة لتفادي حصول ذلك لأنه لا يوجد في الاتفاقية اليات للمساءلة و معاقبة الدول والشركات التي تخالف الالتزامات الواردة في نصوصها.

(13) المادة (19) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(14) المادة (20) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(15) المادة (21) و (22) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

الفرع الثاني

اللية التعاون والرقابة الفعالة

يعد مؤتمر الاطراف الجهة التي تتولى متابعة التعاون بين الدول الاطراف في الاتفاقية لتسهيل تطبيق وتنفيذ الاتفاقية بشكل فعال كما ينهض دوره في تحديد مشاكل او اثار او تحفظ يتم ابداءه عملاً بالمادة (1/34) من هذه الاتفاقية او اي اعلان تم اصداره بموجب هذه الاتفاقية، مع امكانية اضافة التعديل كما له دور بشأن تقديم توصيات فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية، كما ان له دور في تسهيل تبادل المعلومات حول التطورات القانونية او السياسية او التكنولوجية الهامة ذات الصلة لتنفيذ هذه الاتفاقية، وله دور في تيسير التسوية الودية للنزاعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية، علماً ان المؤتمر يتألف من ممثلين عن كل طرف في الاتفاقية ويعقد مؤتمر الاطراف من قبل الامين العام لمجلس اوروبا كلما دعت الحاجة، وفي اي حال من الاحوال عندما تطلب اغلبية الاطراف او لجنة الوزراء، كما يمكن اشراك الخبرات ذات الصلة بطلب من مؤتمر الاطراف بمقترح يقدمه على لجنة الوزراء لدعم التنفيذ الفعال للاتفاقية.⁽¹⁶⁾

كما يمتد التعاون للدول غير الاطراف في الاتفاقية عن طريق تعاون الدول الاطراف ولأجل تحقيق غرض الاتفاقية بتقديم مساعدة للدول غير الاطراف للانضمام و العمل بما يتفق مع احكام الاتفاقية، وتتعاون الدول الاطراف مع بعضها البعض عن طريق تبادل المعلومات المفيدة بشأن الجوانب المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ويتم تشجيع الدول الاطراف على تعزيز التعاون مع اصحاب المصلحة المعنيين لمنع المخاطر والاثار السلبية على حقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون في سياق الانشطة المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.⁽¹⁷⁾

ولضمان حسن تطبيق بنود الاتفاقية يقوم كل طرف بإنشاء او تعيين الية او اكثر فعالة للإشراف على تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية.⁽¹⁸⁾

(16) المادة (24) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(17) المادة (25) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(18) المادة (26) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

المطلب الثاني

تحديات تطبيق الاتفاقية

تواجه عملية تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي عدة تحديات في مجال القانوني والعملي، وان هذه الصعوبات تنطلق من صلب الواقع التطبيقي للاتفاقية، فأثناء تنفيذها من قبل الدول الاطراف واجهت عدة صعوبات وفي جوانب متعددة، وان هذه التحديات تتطلب تكثيف الجهود على المستوى الدولي والوطني لتحقيق موازنة بين التطور وحماية حقوق الانسان التي يجب ان لا تنتهك من قبل مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، فعلى الرغم من ان التحديات التي تواجه تطبيق وتنفيذ الاتفاقية يمكن ان للعديد من الاصعدة الا اننا سنركز على جانبين مهمين لهما تأثير كبير على الاتفاقية التي نحن بصدد دراسة معوقات تطبيقها وهما التحديات القانونية التي سنتناول تفاصيلها في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسيكون عن التحديات العملية وحسب الاتي:

الفرع الاول

التحديات القانونية

توجد العديد من المسائل القانونية تواجهها الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي عند تطبيق نصوصها، وان ابرز هذا الامور هي تفاوت الانظمة القانونية بتفاوت مستويات التنمية والتقدم التقني بين الدول، فالدول النامية تواجه صعوبات هيكلية تجعل من تطبيق الاتفاقيات الدولية في هذا المجال امراً صعباً ولا يحظى بأهمية واولوية على العكس من الدول المتقدمة التي تكون تشريعاتها الداخلية متطورة وبسهولة وبدون اي عقبات تواكب التطورات التكنولوجية وبالتالي يختل التوازن الدولي بإمكانية تحقيق عدالة تنظيمية دولية لاختلاف امكانيات كل دولة وبالتالي تجد الدول النامية صعوبة بتطبيق الاتفاقية التي تتطلب بناء أنظمة قانونية لتسهيل تطبيق هذا النوع من الاتفاقيات، فمقدراتها لا تسمح لها حتى مواكبة تشريعاتها الوطنية

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية، وان هذا التحدي من الممكن ان يبرز ايضاً عملياً الا اننا ادرجناه ضمن التحديات القانونية كونه يمثل حلاً قانونياً اذا ما تم معالجة هذا التفاوت.⁽¹⁹⁾

وكذلك تعد من التحديات القانونية هي صعوبة تحديد المسؤولية القانونية سواء كانت جنائية او مدنية للآلات، كونها لا تتمتع بالشخصية القانونية التي يمكن على اساسها ان تتحمل نتيجة خطئها الاثار القانونية المترتبة عليه، اذ توجد صعوبة بتحديد المسؤول المباشر عند وقوع ضرر نتيجة استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي.

كما تعد الخشية من انتهاك حقوق الانسان من ابرز التحديات التي تواجهها تطبيق الاتفاقية لما تتمتع به هذه الحقوق من حماية ورعاية من قبل المجتمع الدولي اجمع، اذ ان بعض انظمة الذكاء الاصطناعي تؤدي الى تفاقم مخاطر التمييز في السياقات الرقمية لا سيما التي من المحتمل ان يكون لها تأثير في خلق او تفاقم اوجه عدم المساواة، بما في ذلك التي تعاني منها النساء والافراد في اوضاع هشة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الانسان ومشاركتهم الكاملة والفعالة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما ان من ابرز التحديات القانونية التي تناولتها الاتفاقية هي ان يتم اساءة استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي لأغراض قمعية تنتهك القانون الدولي لحقوق الانسان من خلال ممارسة الرقابة التعسفية او غير القانونية التي تنتهك الخصوصية والاستقلال الفردي.⁽²⁰⁾

الفرع الثاني

التحديات العملية

لحديث عن ابرز التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقية من الجانب العملي نجد الافراط في وضوح ضوابط قانونية على المستوى الدولي والوطني لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قد يعرقل عجلة التطور في هذا المجال فيجب ان تكون هناك موازنة بين الحماية وبين التطور والتنمية.⁽²¹⁾

(19) اسماء السيد محمد وكريمة محمود محمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2020، ص 34.

(20) ديباجة الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

(21) رامي عبود، ديجيتولوجيا الانترنت اقتصاد المعرفة الثورة الصناعية الرابعة، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 14.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

ويتعين على كل طرف اعتماد او الحفاظ على تدابير لضمان وجود متطلبات كافية للشفافية والرقابة مصممة خصيصاً للسياقات والمخاطر المحددة فيما يتعلق بالأنشطة ضمن دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد المحتوى الذي تولده أنظمة الذكاء الاصطناعي. (22)

وتعد الموثوقية من اهم التحديات العملية التي تطرقت لها الاتفاقية، بان يتعين على الاطراف المتعاقدة اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز موثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي التي من متطلباتها الجودة والامن الكافي اي ان توجد ثقة في مخرجاتها. (23)

كما يجب على كل طرف تعزيز الابتكار الامن بتجنب الآثار السلبية على حقوق الانسان وسيادة القانون والديمقراطية من خلال انشاء بيئة خاضعة للرقابة حسب الاقتضاء لتطوير وتجريب واختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي تحت اشراف سلطة مختصة. (24)

اي ان لا تكون الموثوقية والحيطة التي تسعى الاتفاقية الحفاظ عليها في ثانيا نصوصها عثرة امام التقدم في مجال التطور والابتكار التكنولوجي الامن، والا اصبحت من تحدياً يزيد من الصعوبات التي تعترض طريق تطبيق الاتفاقية وهذا ما وضحته المادتين (13) و (14) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

الخاتمة

في نهاية البحث(تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024) توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات والتي سوف نبينها على النحو الاتي:

أولاً: النتائج

(22) المادة (8) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(23) المادة (12) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.
(24) المادة (13) من الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

1- الذكاء الاصطناعي الذي تضمنته الاتفاقية بالتنظيم يعتمد على الآلة والأنظمة التقنية من دون تدخل بشري وله قدرة على تطوير ادائه لتحقيق اهداف محددة بالبيانات المدخلة لإصدار القرارات وحل المشكلات، الا ان الاتفاقية وضعت تعريفاً يواكب التطورات السريعة على الرغم من انه ويركز على الجانب الوظيفي للذكاء الاصطناعي دون التعمق بالتفاصيل الدقيقة لأنواع التقنيات، الا ان ذلك يمثل نقطة ايجابية لاتسامه بالمرونة التي تستقبل التطورات المستقبلية.

2- يشمل نطاق تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي جميع مراحل انظمة الذكاء الاصطناعي التصميم والتطوير والنشر والاستخدام كما تطبق على السلطات العامة والكيانات الخاصة كما يتيح الانضمام للدول غير الاوربية لتوحيد المعايير العالمية .

3- على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي الا انه من الممكن التصدي لها من خلال الموازنة بين الابتكار والتقدم التكنولوجي في انظمة الذكاء الاصطناعي وبين حماية حقوق الانسان وعدم التعرض لها او المساس بها، فالاتفاقية تقوم على نهج تقييم المخاطر عن طريق دراسة العواقب السلبية المحتملة وتحديد تدابير التخفيف قبل اي نشر كما ان الاتفاقية توفر ضمانات مهمة يمكن ان تقلل من اثار المخاطر المترتبة على ذلك وهي الحق للمتضررين في الاعتراض على القرارات الناتجة عن انظمة الذكاء الاصطناعي.

4- يمتد التعاون للدول غير الاطراف في الاتفاقية عن طريق تعاون الدول الاطراف ولأجل تحقيق غرض الاتفاقية بتقديم مساعدة للدول غير الاطراف للانضمام و العمل بما يتفق مع احكام الاتفاقية، وتتعاون الدول الاطراف مع بعضها البعض عن طريق تبادل المعلومات المفيدة بشأن الجوانب المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

4- يقع على عاتق الدول الاطراف في الاتفاقية التزامات عدة تفرضها عليها نصوص الاتفاقية ، هي يجب ان يتم تنفيذ الاتفاقية دون اي تمييز وبما يتفق مع الالتزامات الدولية لحقوق الانسان.

5- تنسم الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي كونها غير ملزمة على الرغم من تنظيمها لموضوع مهم ويشهد تطوراً مستمراً يتطلب ان توجد قواعد صارمة في حال ما تعرضت للخرق والانتهاك.

تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

ثانياً: التوصيات

- 1- تعديل الاتفاقية بإضافة اليات للمساءلة و معاقبة الدول والشركات التي تخالف الالتزامات الواردة في نصوصها.
- 2- يجب على الدول الاطراف في الاتفاقية ان تسعى الى التركيز على المبادئ والقيم الانسانية بدلاً عن تقييد الابتكار التقني لضمان مواكبة الاتفاقية للتطورات التكنولوجية المتسارعة.
- 3- توفير سبل التقاضي الفعالة لأنصاف المتضررين من اساءة استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي لضمان حماية حقوق الانسان من الانتهاك.

قائمة المراجع

اولاً: - الكتب العربية

- 1- اسماء السيد محمد وكريمة محمود محمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنولوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2020.
- 2- جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014.
- 3- حكمت رشيد سلطان و محمود محمد امين عثمان، الريادة منظور استراتيجي، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- 4- رامي عبود، ديجيتولوجيا الانترنت اقتصاد المعرفة الثورة الصناعية الرابعة، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
- 5- علي مجيد العكلي ومروة ابراهيم محمد حمد، حماية البيانات الشخصية بين الدستور والقانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2026.



تحديات تطبيق الاتفاقية الاطارية بشأن الذكاء الاصطناعي لعام 2024

ثانياً:- البحوث والمقالات

- 1- صبا خضر كريم، تحديات الادارة في ظل الذكاء الاصطناعي، مجلة اور للعلوم الانسانية، العدد (7)، كلية التربية للبنات-جامعة الشرطة، العراق، 2026.
- 2- عمر سحاب عايد، مدى استيعاب قواعد المسؤولية المدنية لمستجدات الذكاء الاصطناعي في القانون المدني العراقي، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (68)، العدد (1)، الجامعة العراقية، 2024.
- 3- فلاح مهدي عبد السادة و سعد عبيد حسن و مهدي صالح عباس، دور الذكاء الاصطناعي في القانون الدولي (دراسة في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني)، مجلة آداب ذي قار، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس لكلية الآداب، جامعة ذي قار، 2025.

ثالثاً:- المواثيق الدولية

- 1- الاتفاقية الاطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024.

رابعاً:- الانترنت

- 1- اول اتفاقية اوروبية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي:
<https://www.aqlam.co.uk/archives/6029?v=795237fd9d10>